المعهد الدولي للبحوث والدراسات الليبية
International Institute for Libyan Studies and Research

ورقة تقدير موقف استراتيجي

"رالي ودان" القادم 2026

من أزواد إلى فزان: تقلبات مالي وتحولات الساحل الكبرى... هل يقترب لهيب القاعدة وداعش من ليبيا؟

أ. إبراهيم قراده

09 نوفمبر 2025

❖ معادلة المشترك بين مالي (+ النيجر) وليبيا (+ الجزائر) = المجال الصحراوي الفقير والجاف + المكون السكاني (الطوارق- امازيغ الصحراء) + تجارة العبور (الشرعية والاجرامية) + الهجرة غير النظامية (قرابة 25% من المهاجرين في ليبيا) + الجماعات المتطرفة والمنظمات الإرهابية (القاعدة وداعش).

🔷 الملخص التنفيذي الموسّع

نجح رالي ودان في نسخته 2025 حين تجمع مئات الشباب الليبي بسياراتهم ذات الدفع الرباعي في صحراء ودان في مهرجانهم السنوي الدوري، بعد سنوات من دحر منظمات الإرهاب بعد حرب ضروس ليبية دولية ضدها. إن تواصل إمكانية إقامة رالي ودّان السنة القادمة 2026 في عمق الصحراء الليبية، رغم طابعه الترفيهي والسياحي، يثير تساؤلات مشروعة حول استمراره، بالنظر إلى الأمن الإقليمي الهش في ظل توسع وتصاعد نشاط الجماعات المتشددة في الجوار المالي والنيجري، والمتداخلة من نشاطات الهجرة والتهريب وتجارة الوقود والسلاح والمخدرات، وما إذا كانت تلك الفعاليات ستكون مستقبلًا رهينة تهديدات العنف العابر للحدود.

تشهد منطقة الساحل الأفريقي واحدة من أكثر مراحلها اضطرابًا منذ عقود، تتقاطع فيها الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية في مسرح واسع يمتد من بوركينا فاسو إلى السودان، مرورًا بمالي والنيجر وتشاد. في قلب هذه الفوضى تبرز مالي بوصفها محور التحولات الكبرى، بعد أن تحولت من ساحة نفوذ فرنسي إلى قاعدة للحضور الروسي، ومن ساحة صراع محلي إلى بؤرة تتقاطع فيها مصالح الجماعات المتطرفة والتنظيمات العابرة للحدود.

التحولات التي عرفتها مالي خلال الأعوام الأخيرة – ولا سيما بعد الانقلابات العسكرية المتتالية وانسحاب فرنسا وانهيار منظومة الساحل G5 – فتحت الباب أمام تصاعد نفوذ تنظيمي القاعدة

وداعش اللذين عادا لاحتلال مساحات واسعة من شمال البلاد ووسطها، مستغلين ضعف الدولة، وتراجع التنسيق الإقليمي، وتنامي اقتصاد الذهب والتهريب. ومع إعلان الحكومة المالية إلغاء اتفاق الجزائر للسلام، دخلت البلاد مرحلة جديدة من التوتر مع الشمال "الأزوادي" والطوارق، مما زاد احتمالات انفجار الصراع مجددًا على أسس عرقية ومناطقية.

في هذا السياق، تكتسب ليبيا أهمية خاصة لكونها تمثل الامتداد الجغرافي الطبيعي لهذه الأزمات. فجنوبها الغربي (فزان) – الممتد من غات إلى أوباري وسبها ومرزق، وشمالا إلى تخوم جبل نفوسه وخليج سرت – يشكل صلة وصل حيوية بين الصحراء الكبرى والساحل الافريقي مع البحر المتوسط، ويعدّ من أكثر المناطق هشاشة أمنيًا. ومع عودة الأنشطة الإرهابية إلى شمال مالي وازدياد التحالف بين شبكات التهريب والجريمة المنظمة، تتصاعد احتمالات انتقال الخطر نحو الداخل الليبي عبر الحدود المفتوحة، سواء عبر عناصر إرهابية أو تدفقات السلاح والبشر والمخدرات.

يهدف هذا التناول إلى تسليط الضوء على الأزمة المالية في سياقها الإقليمي، وتحليل تداعياتها المحتملة على ليبيا، من خلال استعراض الخلفيات التاريخية للصراع في مالي، والتحولات الجيوسياسية بعد الانقلابات، وتقييم المخاطر الأمنية والاقتصادية المترتبة على الجنوب الليبي. كما تقدم الورقة مقاربة ليبية خالصة تدعو إلى تحرك وطني واستراتيجي استباقي يقي البلاد من امتداد ألسنة اللهيب القادمة من أزواد نحو فزان.

🔷 الأبعاد الإنسانية والمؤشرات الرئيسية لـ مالي

المؤشر	القيمة التقديرية	الدلالة	المصدر
مؤشر هشاشة الدولة	108.3	من بين أكثر الدول هشاشة	Fund for Peace
عدد النازحين داخليًا	أكثر من 370 ألفًا	نتيجة تصاعد العنف	OCHA

معدل الإنفاق العسكري	+ 40% منذ 2021	لتمويل العقود الروسية	SIPRI
الانتهاكات الحقوقية	مرتفعة جدًا		العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش

🔷 الخلفيات التاريخية للأزمة المالية

تُعدّ مالي اليوم نموذجًا مصغّرًا لتراكم أزمات إفريقيا المعاصرة:

- حدود مصطنعة ومستعجلة الترسيم، موروثة عن المرحلة الاستعمارية- والتي لم تنته فعليا، باستمرار التبعية.
- تنوع عرقي وثقافي غير مدموج في دولة وطنية جامعة، بسبب سياسات التمييز الاجتماعي والاقتصادي، وتفاوت الموارد جغرافيا.
- فشل وهشاشة اقتصادية، ومعدلات نمو سكاني عالية.
- وتنازع نفوذ خارجي متواصل منذ الاستقلال.

الأزمة الراهنة ليست طارئة، بل هي نتيجة تراكمات تاريخية تمتد جذورها إلى المرحلة الاستعمارية الفرنسية، مرورًا بفشل دولة ما بعد الاستقلال في تحقيق الاندماج الوطني والعدالة الجغرافية والتنمية المتوازنة.

1. الانقسام العرقي والتاريخي: بين الجنوب الأوفر حظاً والشمال المهمّش

منذ استقلال مالي سنة 1960، هيمنت النخبة السياسية والعسكرية المنحدرة من الجنوب (خاصة من عرق البامبارا) على مفاصل الدولة، فيما ظل الشمال الصحراوي – الذي يسكنه الطوارق والعرب – خارج معادلة التنمية والسلطة. هذا الخلل البنيوي فجّر ثورات متكررة للطوارق في أعوام 1963

و1990 و2006 و2012، مطالبةً بالحكم الذاتي أو الاستقلال لإقليم أزواد، الذي يشكّل نحو ثلثي مساحة مالي (الصحراوي والفقير الموارد). وعلى الرغم من توقيع اتفاقات سلام عديدة، كان آخرها اتفاق الجزائر لعام 2015، فإن غياب الإرادة السياسية والتباينات الجغرافية والقبلية أدت إلى انهيارها تباعاً، وصولاً إلى قرار باماكو في يناير 2024 بإلغائه رسميًا، مما أعاد شبح الانفجار على أسس عرقية.

وقد أوجد هذا الانقسام فراغاً أمنياً ملأته التنظيمات المتطرفة مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، التي تقاطعت مع خطاب الدفاع عن "الطوارق المهمشين" لتوسيع قاعدتها الشعبية.

البعد الليبي :يشكل الطوارق في الجنوب الليبي عمقاً قبلياً واجتماعياً للطوارق في مالي والنيجر والجزائر. ومع تصاعد الصراع الأزوادي، يبرز خطر تأثير التمدد في أوساط بعض المكونات المحلية الليبية، خصوصاً في ظل التهميش التنموي للجنوب الليبي، مما يجعل بعض شبابه عرضة للتجنيد أو الانخراط في شبكات التهريب والسلاح.

2. الاقتصاد غير المشروع كوقود للصراع

رغم فقر مالي الرسمي، إلا أن الدراسات تشير بغناها بالذهب واليورانيوم والموارد الطبيعية. غير أن استغلال هذه الثروات تم في إطار اقتصاد موازٍ تتحكم فيه جماعات مسلحة وتنظيمات متطرفة، حولت تجارة الذهب إلى مصدر تمويل رئيسي لحروبها. فقد سيطرت الجماعات المرتبطة بالقاعدة وداعش على مناطق التعدين الحرفي في الوسط والشمال، وفرضت الإتاوات على العاملين فيها، ما مكّنها من تمويل ذاتي مستدام. إلى جانب ذلك، شكّلت مناطق مالي والنيجر وليبيا ممرًا رئيسيًا لعمليات التهريب العابر للحدود: السلاح، المخدرات، المهاجرين، وحتى الوقود. وأصبحت الصحراء الكبرى بمثابة اقتصاد ظل إقليمي تتحكم فيه شبكات متداخلة من الجماعات الإجرامية والإرهابية والوسطاء المحليين، ممتدة من عمق الصحراء إلى ضفاف المتوسط.

البعد الليبي :الجنوب الليبي جزء أساسي من هذه الشبكات. مدن مثل سبها وأوباري وغات ومرزق تشكّل "مرافئ" سلاسل لوجستية تربط الساحل الأفريقي بالمتوسط. ومع ضعف الدولة الليبية وانقسام سلطاتها، تتحول هذه المناطق إلى نقطة عبور وتمويل محتملة للجماعات المسلحة في مالي، ما يهدد الأمن الوطني ويقوض جهود التنمية في فزان.

3. هشاشة الدولة والانقلابات العسكرية

منذ عام 2020 شهدت مالي انقلابين متتاليين أطاحا بالسلطة المدنية، وأدخلا البلاد في مسار عسكري مغلق. أسباب الانقلابات تعود إلى فشل الحكومة في احتواء الإرهاب رغم الدعم الغربي، وتنامي الغضب الشعبي من الفساد والعجز عن حماية المدنيين. إلا أن سيطرة العسكريين على الحكم لم تعالج الأزمة، بل أدت إلى تحولات جيوسياسية عميقة بتغيير التحالفات الخارجية والانفتاح على روسيا على حساب فرنسا. كما تسبب الانسحاب الفرنسي وانهيار منظومة التعاون الأمني الإقليمي G5) الساحل (في فراغ أمني هائل استغلته التنظيمات الإرهابية لتوسيع نطاق عملياتها.

البعد الليبي :تكرار الانقلابات العسكرية في دول الساحل يشكل رسالة مقلقة لليبيا التي تعاني أصلاً من عسكرة السياسة وتعدد القوى المسلحة. انهيار الجيوش النظامية في الجوار الجنوبي يضعف قدرة المنطقة على ضبط الحدود المشتركة، ويزيد من احتمالات اختراقها من قبل جماعات إرهابية أو مرتزقة.

🔷 الخلفيات والتحولات الجيوسياسية في مالي والساحل

1. من الدولة الهشّة إلى الدولة المنهارة

تُعدّ مالي من أكثر دول الساحل هشاشة منذ استقلالها سنة 1960. ورغم تاريخها العريق كإحدى ممالك إفريقيا الكبرى، فإن ضعف مؤسساتها الحديثة، وتعدد مكوناتها العرقية (الطوارق، العرب، الفلان، البامبارا...)، والاختلال التنموي بين الشمال والجنوب، بؤرة لانفجارات متواصلة منذ عقود.

كانت ثورة الطوارق في أزواد عام 2012 نقطة الانعطاف الأكبر، حين فقدت الدولة السيطرة على الشمال، ووجدت نفسها بين كماشة "الحركة الاستقلالية" المسلحة من جهة، وتصاعد التنظيمات الجهادية العابرة للحدود من جهة أخرى. تدخلت فرنسا حينها بعملية "سرفال"، ثم "برخان"، لإعادة بسط سلطة الدولة ومحاربة الإرهاب، غير أن وجودها الطويل وتراجع فعاليتها جعلاها "متهمة" من قبل أطراف مالية بإدامة الأزمة بدل حلها.

2. الانقلابات المتكررة ونهاية النفوذ الفرنسي

أدت سلسلة الانقلابات العسكرية (2020، 2021) إلى صعود المجلس العسكري بقيادة العقيد عاصمي غويتا، الذي تبنّى خطابًا سياديًا مناهضًا للغرب، معلنًا إنهاء التعاون العسكري مع فرنسا، والاتجاه نحو روسيا. جاء ذلك في سياق أوسع من تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل، وصعود محور جديد تقوده موسكو عبر قوات فاغنر ومجموعات الدعم العسكري الروسية (ثم الفيلق الروسي)، مقابل فراغ أمني ودبلوماسي في المنطقة.

هذا التحول الجيوسياسي غيّر موازين القوى، إذ انسحبت فرنسا من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وتفككت عمليًا منظومة G5الساحل .ومع غياب آلية تنسيق فعالة، توسع نفوذ الجماعات المسلحة في وسط وغرب مالي، وأصبح الصراع يأخذ طابعًا عرقيًا ومناطقيًا، خصوصًا بعد انسحاب القوات الدولية (مينوسما) نهاية 2023.

3. انهيار اتفاق الجزائر وتجدد الصراع الأزوادي

شكّل اتفاق الجزائر للسلام (2015) الإطار الأهم لتهدئة النزاع بين الحكومة المالية وحركات الطوارق في الشمال. غير أن تعثر تنفيذ بنوده، وهيمنة العسكريين على الحكم، دفع الجماعات الأزوادية إلى إعلان انسحابها من الاتفاق في 2023، لتعود المواجهات المسلحة في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو.

هذا التطور أعاد شبح التقسيم وفتح الباب أمام تنافس دموي بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى، اللذين يسعيان للسيطرة على طرق التهريب الحيوية ومناجم الذهب، مستغلين غياب الدولة وضعف الرقابة الحدودية.

4. تحولات الساحل الكبرى وتداعياتها على ليبيا

إن ما يجري في مالي ليس حدثًا معزولًا، بل هو جزء من تحول إقليمي عميق يمسّ كامل منطقة الساحل. فانسحاب الغرب وصعود روسيا، إلى جانب التنافس المتنامي بين القوى الإقليمية (الجزائر، تشاد، النيجر، ليبيا)، يعيد رسم خريطة النفوذ في قلب إفريقيا.

وبالنسبة لليبيا، فإن جنوبها الغربي (فزان) يمثل الامتداد الطبيعي لهذه التحولات. فشبكات التهريب التي تنشط بين أزواد وسبها ومرزق وغات نحو محطات تقع شمالا في ليبيا، ترتبط بشبكات السلاح والبشر والذهب والوقود، وتشكل في مجملها بيئة خصبة لتمدد الجماعات المسلحة أو تسلل عناصرها نحو الداخل الليبي.

ومع تزايد انشغال الأطراف الليبية بالصراع السياسي في الشمال، قد تتحول الحدود الليبية/الجزائرية- النيجرية/المالية إلى منطقة فراغ أمني جاذبة للمخاطر. وهو ما يفرض على ليبيا النظر بجدية إلى ما يجري في مالي وجارتها النيجر ليس كأزمة بعيدة، بل كإنذار مبكر لاحتمال امتداد

اللهيب إلى فزان، ومن ثمة باقي ليبيا، وتجربة سيطرة داعش على مدن ليبية، من بينها سرت ليست بعيدة.

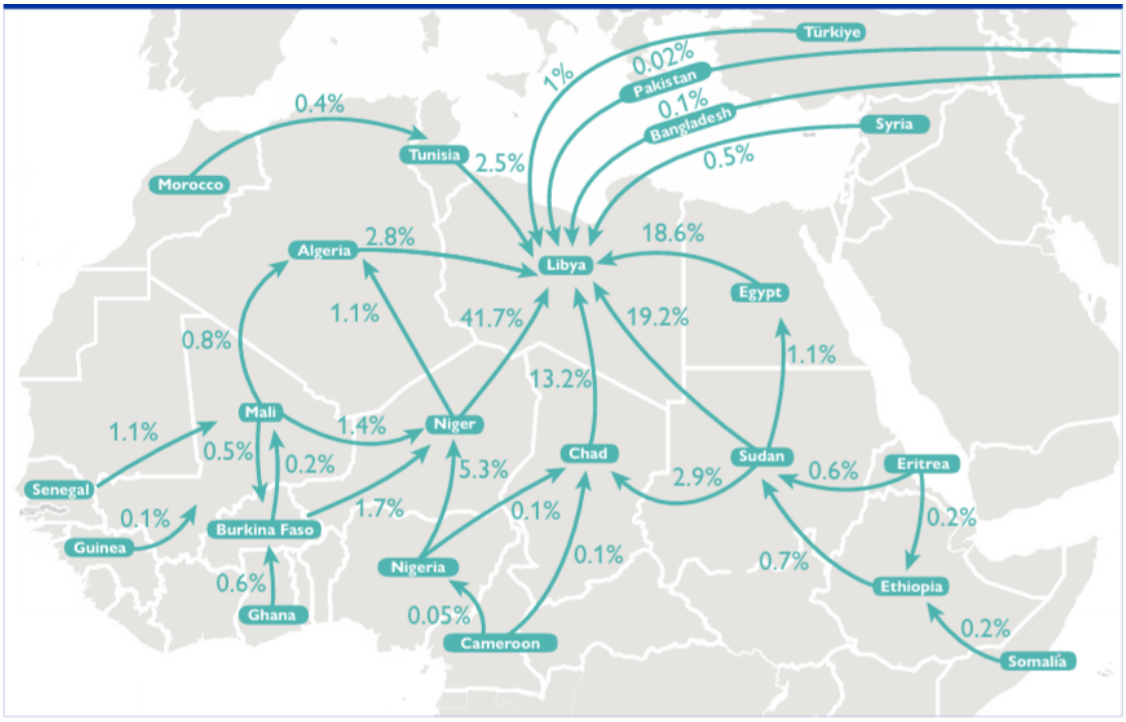

This map is for illustration purposes only. Names and boundaries on this map do not imply official endorsement or acceptance by IOM.

🔷 **الانعكاسات المباشرة على ليبيا: الأمن، الاقتصاد، والسيادة الجنوبية**

تترابط ليبيا مع الأزمة المالية عبر الحدود الصحراوية الطويلة والجنوب الغني بالموارد، ما يجعل أي اضطراب في مالي تهديدًا أمنيًا واقتصاديًا مباشرًا. وفيما يلي أبرز أبعاد التأثير:

1. **الأمن والتهديد الإرهابي**

مع تزايد نشاط القاعدة وداعش في شمال ووسط مالي وجارتها النيجر، يصبح جنوب ليبيا – خصوصًا مناطق سبها، غات، أوباري، ومرزق –معرضة لاختراق وتوطن الجماعات المسلحة:

- شبكات التهريب والمرتزقة :تشكل هذه المناطق ممرًا طبيعيًا لتمويل الجماعات الإرهابية في مالي، عبر تهريب السلاح، المخدرات، ومواد الدعم اللوجستي.
- تجنيد الشباب المحلي :البطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي في فزان يمكن أن يسهل تجنيد بعض الشباب الليبيين، خصوصًا من المكونات والقبائل المهمشة، من قبل الجماعات الإرهابية أو شبكات التهريب.
- تأثير على استقرار الدولة :أي تمدد للجماعات المسلحة سيزيد من صعوبة السيطرة على الجنوب، ويهدد جهود الدولة الليبية في توحيد قواتها ومؤسساتها الأمنية.
- ساحة صراع إقليمي ودولي: "احتمال" ان تسعى بعض الدول إلى نقل ازماتها وصراعاتها إلى ليبيا، او جعلها ساحة حرب بالوكالة لترتيب توازن القوى او لزعزعة منافسيها.

2. الاقتصاد وتهريب الموارد

جنوب ليبيا مرتبط اقتصاديًا مع الساحل الأفريقي عبر الصحراء:

- تهريب الذهب والوقود والمخدرات :تشكل الشبكات العابرة للحدود مصدر دخل ضخم للجماعات المسلحة ولعصابات الجريمة المنظمة، ما يزيد من اقتصاد الظل في فزان ويضعف الاقتصاد الرسم، ويضغط على الخدمات والسلع- ومنها العملة الصعبة.
- تأثير على التجارة والتنمية: توسع نشاط الميليشيات يعطل الاستثمارات، ويحد من تطوير البنية التحتية، ويعرقل أي مشاريع زراعية أو صناعية في الجنوب الليبي، وينفر الاستثمارات الأجنبية.

3. السيادة الترابية والسياسية على الجنوب الليبي

وجود الجماعات المسلحة وتمدّدها يضع ليبيا أمام تحديات سيادية مباشرة:

- الخلل الديمغرافي والهوياتي، في تزايد نزوح الساكنة الليبية من الجنوب نحو الشمال، مع ملء الفراغ بالمهاجرين. صعوبة مراقبة الحدود الصحراوية ومكافحة التهريب.
- تزايد موجات الهجرة من مالي والنيجر، حيث تبلغ نسبة المهاجرين منهما إلى ليبيا قرابة 25% من اجمالي المهاجرين، حسب تقديرات منظمة الهجرة الدولية.
- احتمال توظيف الأطراف الإقليمية لهذه المناطق لتحقيق نفوذ سياسي أو اقتصادي على حساب الدولة الليبية.
- الضغط على السلطات الليبية لاتخاذ قرارات سريعة في مجال الأمن والسياسة الخارجية، خصوصًا تجاه الحضور الروسي في مالي والتنسيق مع الدول المجاورة (الجزائر، النيجر، تشاد).

4. التهديدات المستقبلية

مع استمرار هشاشة مالي وتوسع النفوذ الروسي (او حتى انسحابه وإضعافه) والجماعات الإرهابية، من المتوقع:

- زيادة تدفقات السلاح والمقاتلين إلى جنوب ليبيا.
- تفاقم أزمة الهجرة غير النظامية، مع تحول فزان إلى محور عبور للمهاجرين من مالي والنيجر باتجاه المتوسط.
- ارتفاع المخاطر على المدنيين في الجنوب، بما في ذلك التهديدات الأمنية المباشرة واستغلال الفقر الاجتماعي لتجنيد الأطفال والشباب.

🔷الاستنتاجات الرئيسية

1. مدى هشاشة مالي وانعكاساتها على ليبيا:

مالي تواجه أزمة مركبة تشمل الانقسامات العرقية، ضعف الدولة، صعود الجماعات الإرهابية، وتنافس القوى الخارجية (روسيا مقابل الغرب- الدول المغاربية والإقليمية فيما بينها). هذه الاضطرابات تمتد طبيعيًا نحو الجنوب الليبي، خاصة عبر مدن سبها، غات، أوباري، ومرزق .

2. تمدد الجماعات الإرهابية:

نشاط القاعدة وداعش في مالي والنيجر يمثل تهديدًا مباشراً للأمن الليبي، سواء عبر تهريب السلاح والمقاتلين أو استغلال التوترات القبلية لتجنيد شباب الجنوب.

3. التهديد الاقتصادي والاجتماعي:

الفوضى في مالي تتصل مباشرة بالاقتصاد غير الرسمي في جنوب ليبيا، من تهريب الذهب والمخدرات إلى تدفق الوقود والأسلحة، مما يعطل التنمية ويزيد هشاشة المجتمعات المحلية.

4. التحديات السيادية والسياسية:

استمرار الضعف الأمني والسياسي في الجنوب يجعل ليبيا عرضة لاستغلال الأطراف الإقليمية والدولية، ويزيد من صعوبة تنسيق جهود الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب.

🔷التوصيات الاستراتيجية

1. تعزيز السيطرة على الحدود الجنوبية:
   - تطوير ألية وطنية مشتركة بين الأطراف الليبية المتنافسة الرئيسية، تسمو وتتجاوز الانقسام السياسي.
   - تطوير بنية تحتية مراقبة ذكية للحدود الصحراوية، تشمل نقاط مراقبة، طائرات استطلاع، وتعاون مع المجتمع المحلي.
   - إنشاء وحدات استشعار واستطلاع وتحرك سريع لمتابعة ومواجهة شبكات التهريب والجماعات المسلحة العابرة للحدود.
2. تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب:
   - مواجهة موجات النزوح الوطني نحو الشمال.
   - دعم مشاريع زراعية وصناعية صغيرة ومتوسطة لخلق فرص عمل.
   - برامج تعليمية وتدريبية للشباب للحد من التجنيد في الجماعات المسلحة.
   - دعم المجتمع المحلي في فزان لمكافحة اقتصاد الظل وتهريب الموارد.
3. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:
   - تعزيز التنسيق الأمني مع دول الجوار (وبالأخص الجزائر) والقوى الدولية ذات الاهتمام والقلق المشترك لمراقبة تحركات الجماعات الإرهابية والتصدي لها.
   - تقييم أثر التواجد الروسي ونفوذه في المنطقة، بما يوازن ويضمن حماية ليبيا، ووحدتها ومصالحها.

- استخدام القنوات الدبلوماسية لموازنة النفوذ الروسي في مالي وضمان حماية مصالح ليبيا.
- الانخراط وتفعيل تحالفات إقليمية لمكافحة الإرهاب، دون المساس بالسيادة الليبية.

4. المراقبة والتحليل المستمر:

- إنشاء مرصد وطني (مهني ورصين) لمتابعة التطورات في مالي والساحل، وتحليل بيانات التهديدات الأمنية والاقتصادية.
- نشر تقارير دورية للرأي العام لتوعية المجتمع بالخطر وتعزيز الدعم الوطني للإجراءات الاستراتيجية.

🔷السيناريوهات المستقبلية

1. سيناريو التصعيد العسكري: استمرار العسكرة في مالي وانهيار الدولة فيها، ودعم الجماعات المسلحة من الخارج، قد يؤدي إلى توسع الإرهاب في جنوب ليبيا، وزيادة النزاعات القبلية والاحتكاكات المسلحة.
2. سيناريو الاستقرار الجزئي: إذا نجحت ليبيا (وحلفائها) في تعزيز السيطرة على الجنوب والتعاون الإقليمي، يمكن الحد من تهريب السلاح والمقاتلين، مع تقليص النفوذ الإرهابي تدريجيًا.
3. سيناريو التدهور الإقليمي الشامل: تصادم النفوذ الروسي في دول الساحل مع الغرب، يمنح للجماعات الإرهابية فرصة تحول دون مواجهة فعالة، مما قد يخلق حلقة عنف متواصلة

تمتد من دول الساحل الافريقي إلى جنوب ليبيا، الساحل، وحتى من بعض دول غرب أفريقيا إلى المتوسط، ما يهدد الأمن والسلم الإقليمي.

🔷الخلاصة

أزمة مالي لم تعد بعيدة عن ليبيا، وبداية من جنوبها، بل هي امتداد طبيعي للصراعات في دول الساحل والفراغ الأمني في الجنوب الليبي. ولحماية الدولة والمجتمع، على ليبيا التحرك بشكل استباقي ومتكامل مؤسس على رؤية واستراتيجية وطنية متكاملة لترسيخ الاستقرار المجتمعي، وتعزيز الأمان والأمن، وضبط الحدود، والتنمية المكانية، التعاون الإقليمي، والمراقبة المستمرة، لضمان أن يكون جنوبها آمنًا، متماسكًا، ومحصنًا ضد تمدد الجماعات المسلحة العابرة للحدود.، ويحمي السكان من التداعيات الأمنية والاقتصادية المتوقعة.